



## تقرير مراجعي الحسابات المستقلين حول القوائم المالية

إلى السادة المساهمين  
شركة متكاملة للتأمين  
(سابقاً أليانز السعودي الفرنسي للتأمين التعاوني)  
(شركة مساهمة سعودية)  
الرياض، المملكة العربية السعودية

### التقرير عن مراجعة القوائم المالية

#### الرأي

لقد راجعنا القوائم المالية لشركة متكاملة للتأمين (سابقاً شركة أليانز السعودي الفرنسي للتأمين التعاوني) ("الشركة")، والتي تشمل قائمة المركز المالي كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤، وقائمة الدخل، وقائمة الدخل الشامل، وقائمة التغيرات في حقوق الملكية، وقائمة التدفقات النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ، والإيضاحات المرفقة بالقوائم المالية، بما في ذلك المعلومات ذات الأهمية النسبية عن السياسات المحاسبية.

وفي رأينا، فإن القوائم المالية المرفقة تعرض بشكل عادل، من جميع الجوانب الجوهرية، المركز المالي للشركة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ وأدائها المالي وتدفقاتها النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ وفقاً للمعايير الدولية للتقرير المالي المعتمدة في المملكة العربية السعودية والمعايير والإصدارات الأخرى الصادرة من الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين.

#### أساس الرأي

لقد قمنا بالمراجعة وفقاً للمعايير الدولية للمراجعة المعتمدة في المملكة العربية السعودية. ومسؤولياتنا بموجب تلك المعايير موضحة بالتفصيل في قسم "مسؤوليات مراجعي الحسابات حول مراجعة القوائم المالية" الوارد في تقريرنا. ونحن مستقلون عن الشركة وفقاً للميثاق الدولي لسلوك وأداب المهنة للمحاسبين المهنيين (بما في ذلك معايير الاستقلال الدولية) المعتمد في المملكة العربية السعودية ("الميثاق") ذات الصلة بمراجعتنا للقوائم المالية، وقد وُفينا أيضاً بمسؤولياتنا المسلكية الأخرى وفقاً لذلك الميثاق. وفي اعتقادنا، فإن أدلة المراجعة التي حصلنا عليها تُعد كافية ومناسبة لتوفير أساس لإبداء رأينا.

#### الأمور الرئيسية للمراجعة

إن الأمور الرئيسية للمراجعة هي تلك الأمور التي كانت، بحسب حكمنا المهني، لها الأهمية البالغة في مراجعتنا للقوائم المالية للسنة الحالية. وقد تم تناول هذه الأمور في سياق مراجعتنا للقوائم المالية ككل، وعند تكوين رأينا فيها، ونحن لا نقدم رأياً منفصلاً عن تلك الأمور

تقرير مراجعي الحسابات المستقلين حول القوائم المالية إلى السادة المساهمين في شركة متكاملة للتأمين (سابقاً شركة أليانز السعودي الفرنسي للتأمين التعاوني) (تتمة)

الأمر الرئيسية للمراجعة (تتمة)

الطريقة المتبعة في مراجعتنا لمعالجة أمر المراجعة الرئيسي	أمر المراجعة الرئيسي
<p>وشملت إجراءات المراجعة التي قمنا بها، من بين أمور أخرى، ما يلي:</p>	<p><b>تقييم مطلوبات عقود التأمين، وموجودات عقود التأمين، وموجودات عقود إعادة التأمين، ومطلوبات عقود إعادة التأمين</b></p>
<ul style="list-style-type: none"> <li>إجراء عمليات مراجعة لفهم أنشطة الرقابة الرئيسية المتعلقة بسلامة البيانات المستخدمة في عملية تقييم القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية وتقييم ما إذا كانت هذه الضوابط مصممة بشكل مناسب وتعمل بشكل فعال.</li> </ul>	<p>كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤، بلغت مطلوبات عقود التأمين وموجودات عقود التأمين وموجودات عقود إعادة التأمين ومطلوبات عقود إعادة التأمين ١,٠٢٨ مليون ريال سعودي و ١٤٣ مليون ريال سعودي و ٣٥٤ مليون ريال سعودي و ١٣٢ مليون ريال سعودي على التوالي.</p>
<ul style="list-style-type: none"> <li>تقييم واختبار البيانات المستخدمة في عملية تحديد القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية.</li> </ul>	<p>تستخدم الشركة نموذج تخصيص الأقساط لجميع فئات عقود التأمين، باستثناء أعمال الحماية والأدخار. ويتم قياس أعمال الحماية باستخدام نموذج القياس العام، بينما يتم تقييم أعمال الحماية والأدخار باستخدام نموذج الرسوم المتغيرة.</p>
<ul style="list-style-type: none"> <li>قمنا باختبار عينات من احتياطات المطالبات غير المبلغ عنها من خلال مقارنة المبالغ المقدرة للاحتياطات بالمستندات المناسبة، مثل التقارير من خبراء تقدير الخسائر، والتأكيدات التي تم الحصول عليها من المحامين، وعقود إعادة التأمين، وغيرها؛</li> </ul>	<p>إن أحد العناصر الأساسية في تقييم مطلوبات عقود التأمين وموجودات عقود التأمين وموجودات عقود إعادة التأمين ومطلوبات عقود إعادة التأمين هو القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المدرجة في التزامات التغطية المتبقية للعقود المقاسة بموجب نموذج الرسوم المتغيرة، والالتزامات المطالبات المتكبدة للعقود التي يتم قياسها بموجب نموذج تخصيص الأقساط. كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ بلغت القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية ٣٧٠ مليون ريال سعودي للالتزامات المطالبات المتكبدة للعقود للتأمين، و ٤٢٦ مليون ريال سعودي للالتزامات التغطية المتبقية لعقود التأمين، و ٣٢٥ مليون ريال سعودي لعقود إعادة التأمين.</p>
<ul style="list-style-type: none"> <li>تم تقييم موضوعية ومهارات ومؤهلات وكفاءة الخبير الاكتواري الخارجي المستقل ومراجعة شروط تعامل الخبير الاكتواري مع الشركة لتحديد ما إذا كان نطاق عمله كافياً لأغراض المراجعة.</li> </ul>	<p>بالإضافة إلى ذلك، وبمساعدة خبراء الاكتواريين الداخليين لدينا، قمنا بما يلي:</p>
<ul style="list-style-type: none"> <li>تقييم الممارسات والمخصصات الاكتوارية للشركة، بما في ذلك التقرير الاكتواري الصادر عن خبير الإدارة؛</li> </ul>	<p>يعكس حساب القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية توقعات الشركة فيما يتعلق بالتدفقات النقدية الخارجة المستقبلية مطروحاً منها التدفقات النقدية الداخلة التي ستنشأ مع قيام المنشأة بتنفيذ عقود التأمين. تتضمن هذه العملية استخدام نماذج اكتوارية وعدد من الافتراضات التي وضعتها الإدارة. وتعتمد دقتها على صحة البيانات المدخلة، وتتطلب من الإدارة تطبيق أحكام هامة، وإجراء تقديرات كبيرة، واستخدام نماذج اكتوارية. وينشأ خطر الأخطاء نتيجة الاختيار غير المناسب للمنهجيات والتقنيات والافتراضات الاكتوارية. قامت الإدارة بالاستعانة بخبير اكتواري خارجي لمساعدتها في اتخاذ القرار المذكور أعلاه.</p>
<ul style="list-style-type: none"> <li>تقييم أساليب الاحتساب والنماذج المستخدمة؛</li> </ul>	<p>نظراً لكل هذه العوامل، فقد اعتبرنا تقييم القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المدرجة في الالتزامات عن التغطية المتبقية للعقود المقاسة وفقاً لنموذج الرسوم المتغيرة والالتزامات عن المطالبات المتكبدة للعقود المقاسة وفقاً لنموذج تخصيص الأقساط من الأمور الرئيسية للمراجعة. ويرجع هذا إلى الأحكام والتقديرات الهامة التي طبقتها الإدارة.</p>
<ul style="list-style-type: none"> <li>تقييم الافتراضات الاكتوارية الرئيسية، بما في ذلك معدل الخسارة، وعوامل تطور المطالبات، ومعدلات الوفيات، ومعدلات الانقضاء ومعدلات الخصم؛</li> </ul>	<p>يرجى الرجوع إلى الإيضاحات ٣، ٢ و ٤ بشأن السياسة المحاسبية والأحكام والتقديرات والافتراضات المحاسبية الهامة التي اعتمدها الشركة، والإيضاحات ٩ و ١٠ للحصول على تفاصيل مطلوبات عقود التأمين وموجودات عقود التأمين وموجودات عقود إعادة التأمين ومطلوبات عقود إعادة التأمين.</p>
<ul style="list-style-type: none"> <li>تحديد ما إذا كانت التقديرات المطبقة في السنة الحالية متسقة مع السنة السابقة؛</li> </ul>	
<ul style="list-style-type: none"> <li>قمنا بتطوير التقديرات أو نطاق للتقديرات بناءً على فهمنا لأعمال الشركة وتقييم الاختلافات بين تقديرات الإدارة والتقديرات أو نطاق للتقديرات الخاص بنا.</li> </ul>	
<p>قمنا بتقييم الإفصاحات المتعلقة بهذا الأمر في القوائم المالية للتأكد من أنها تتوافق مع متطلبات المعايير الدولية للتقرير المالي.</p>	

## تقرير مراجعي الحسابات المستقلين حول القوائم المالية إلى السادة المساهمين في شركة متكاملة للتأمين (سابقاً شركة أليانز السعودي الفرنسي للتأمين التعاوني) (تتمة)

أمر آخر

تمت مراجعة القوائم المالية للشركة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣ من قبل مراجع حسابات مشترك آخر وقد أبدى رأياً غير معدل حول تلك القوائم بتاريخ ١٥ رمضان ١٤٤٥هـ (الموافق ٢٥ مارس ٢٠٢٤).

### المعلومات الأخرى

تشتمل المعلومات الأخرى على المحتوى الوارد في التقرير السنوي للشركة لعام ٢٠٢٤، باستثناء القوائم المالية وتقريرنا حولها. إن مجلس الإدارة والإدارة مسؤولون عن المعلومات الأخرى الواردة في التقرير السنوي. ومن المتوقع أن يتاح لنا التقرير السنوي بعد تاريخ تقريرنا هذا.

إن رأينا حول القوائم المالية لا يشمل المعلومات الأخرى ولن نبدي أي شكل من أشكال استنتاج التأكيد حولها.

وفيما يتعلق بمراجعتنا للقوائم المالية، فإن مسؤوليتنا هي قراءة المعلومات الأخرى المشار إليها أعلاه عندما تكون متاحة، وعند القيام بذلك يتم الأخذ في الاعتبار إن كانت المعلومات الأخرى غير متسقة بشكل جوهري مع القوائم المالية أو مع المعرفة التي حصلنا عليها خلال المراجعة، أو يظهر بطريقة أخرى أنها محرفة بشكل جوهري.

عند قراءتنا للمعلومات الأخرى، إذا تبين لنا وجود تحريف جوهري، فإننا مطالبين بالإبلاغ عن الأمر للمكلفين بالحوكمة.

### مسؤوليات الإدارة والمكلفين بالحوكمة عن القوائم المالية

إن الإدارة هي المسؤولة عن إعداد القوائم المالية وعرضها بشكل عادل وفقاً للمعايير الدولية للتقرير المالي المعتمدة في المملكة العربية السعودية والمعايير والإصدارات الأخرى المعتمدة من الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين ووفقاً لمتطلبات نظام الشركات المنطبقة والنظام الأساسي للشركة، وهي المسؤولة عن الرقابة الداخلية التي ترى أنها ضرورية لتمكينها من إعداد قوائم مالية خالية من التحريف الجوهري، سواء بسبب غش أو خطأ.

وعند إعداد القوائم المالية، فإن الإدارة هي المسؤولة عن تقييم قدرة الشركة على البقاء كمنشأة مستمرة وعن الإفصاح بحسب مقتضى الحال، عن الأمور المتعلقة بالاستمرارية، واستخدام أساس الاستمرارية في المحاسبة، ما لم تكن هناك نية لدى الإدارة لتصفية الشركة أو إيقاف عملياتها، أو ما لم يكن لديها أي خيار آخر واقعي سوى القيام بذلك.

إن المكلفين بالحوكمة، أي مجلس الإدارة، هم المسؤولون عن الإشراف على عملية إعداد التقرير المالي في الشركة.

## تقرير مراجعي الحسابات المستقلين حول القوائم المالية إلى السادة المساهمين في شركة متكاملة للتأمين (سابقاً شركة أليانز السعودي الفرنسي للتأمين التعاوني) (تتمة)

### مسؤوليات مراجعي الحسابات حول مراجعة القوائم المالية

تتمثل أهدافنا في الحصول على التأكيد المعقول عما إذا كانت القوائم المالية ككل خالية من التحريفات الجوهرية سواء كانت ناتجة عن الغش أو الخطأ، وإصدار تقرير مراجعي الحسابات الذي يتضمن رأينا. إن التأكيد المعقول هو مستوى عالٍ من التأكيد، لكنه لا يضمن أن المراجعة التي تم القيام بها وفقاً للمعايير الدولية للمراجعة المعتمدة في المملكة العربية السعودية سنكشف دائماً عن التحريف الجوهرية عند وجوده. ويمكن أن تنشأ التحريفات عن غش أو خطأ، وتُعد جوهرية إذا كان من المتوقع بشكل معقول أنها ستؤثر بمفردها أو في مجموعها، على القرارات الاقتصادية التي يتخذها المستخدمون على أساس هذه القوائم المالية.

وكجزء من المراجعة طبقاً للمعايير الدولية للمراجعة المعتمدة في المملكة العربية السعودية، فإننا نمارس الحكم المهني ونحافظ على نزعة الشك المهني خلال المراجعة. ونقوم أيضاً بما يلي:

- تحديد وتقييم مخاطر التحريفات الجوهرية في القوائم المالية، سواء كانت ناتجة عن غش أو خطأ، وتصميم وتنفيذ إجراءات مراجعة لمواجهة تلك المخاطر، والحصول على أدلة مراجعة كافية ومناسبة لتوفير أساس لإبداء رأينا. ويُعد خطر عدم اكتشاف التحريف الجوهرية الناتج عن غش أعلى من الخطر الناتج عن خطأ، لأن الغش قد ينطوي على تواطؤ أو تزوير أو حذف متعمد أو إفادات مضللة أو تجاوز للرقابة الداخلية.
- الحصول على فهم لأنظمة الرقابة الداخلية ذات الصلة بالمراجعة، من أجل تصميم إجراءات مراجعة ملائمة وفقاً للظروف، وليس بغرض إبداء رأي حول فاعلية الرقابة الداخلية للشركة.
- تقييم مدى مناسبة السياسات المحاسبية المستخدمة ومدى معقولية التقديرات المحاسبية والإفصاحات المتعلقة بها التي أعدتها الإدارة.
- التوصل إلى استنتاج مدى مناسبة استخدام الإدارة لأساس الاستمرارية في المحاسبة، وما إذا كان هناك عدم تأكيد جوهرية متعلق بأحداث أو ظروف قد تثير شكوكاً كبيرة حول قدرة الشركة على البقاء كمنشأة مستمرة استناداً إلى أدلة المراجعة التي تم الحصول عليها. وإذا خالصنا إلى وجود عدم تأكيد جوهرية، يكون مطلوباً منا لفت الانتباه في تقريرنا إلى الإفصاحات ذات العلاقة الواردة في القوائم المالية، أو إذا كانت تلك الإفصاحات غير كافية، يتم تعديل رأينا. وتستند استنتاجاتنا إلى أدلة المراجعة التي تم الحصول عليها ومع ذلك، فإن أحداثاً أو ظروفناً مستقبلية قد تتسبب في توقف الشركة عن البقاء كمنشأة مستمرة.
- تقييم العرض العام وهيكل ومحتوى القوائم المالية، بما فيها الإفصاحات، وما إذا كانت القوائم المالية تعبر عن المعاملات والأحداث التي تمثلها بطريقة تحقق العرض العادل.

ونحن نتواصل مع المكلفين بالحوكمة فيما يتعلق بجملة أمور من بينها نطاق المراجعة وتوقيتها المخطط لهما والنتائج المهمة للمراجعة، بما في ذلك أي أوجه قصور مهمة في الرقابة الداخلية نقوم باكتشافها أثناء المراجعة.

تقرير مراجعي الحسابات المستقلين حول القوائم المالية إلى السادة المساهمين في شركة متكاملة للتأمين (سابقاً شركة أليانز السعودي الفرنسي للتأمين التعاوني) (تتمة)

مسؤوليات مراجعي الحسابات حول مراجعة القوائم المالية (تتمة)

كما نقوم باطلاع المكلفين بالحوكمة ببيان يفيد امتثالنا لقواعد السلوك المهني المتعلقة بالاستقلالية، والتواصل معهم بخصوص جميع العلاقات وغيرها من الأمور الأخرى التي قد يُعتقد بشكل معقول أنها تؤثر على استقلاليتنا، وعند الاقتضاء، نبليغهم بالاجراءات المتخذة للقضاء على التهديدات أو التدابير الوقائية المطبقة.

ومن الأمور التي تم إبلاغها للمكلفين بالحوكمة، فإننا نحدد تلك الأمور التي كانت لها الأهمية البالغة عند مراجعة القوائم المالية للسنة الحالية، وبناءً على ذلك تعد هي الأمور الرئيسة للمراجعة. نحن نبين هذه الأمور في تقريرنا حول القوائم المالية ما لم يحظر القانون أو اللوائح الإفصاح العلني عن تلك الأمور أو عندما نقرر في ظروف نادرة للغاية أنه لا ينبغي أن يتم الإفصاح عن أي مسألة في تقريرنا لأن العواقب السلبية للقيام بذلك قد تفوق فوائد المصلحة العامة لهذا الإفصاح.

عن بي كي إف البسام  
محاسبون ومراجعون قانونيون  
ص. ب ٦٩٦٥٨  
الرياض ١١٥٥٧  
المملكة العربية السعودية

إبراهيم أحمد البسام  
محاسب قانوني  
ترخيص رقم ٣٣٧



١٣ شعبان ١٤٤٦ هـ  
١٢ فبراير ٢٠٢٥

ديلويت أند توش وشركاهم  
محاسبون ومراجعون قانونيون  
ص. ب ٢١٣  
الرياض ١١٤١١  
المملكة العربية السعودية

وليد بن محمد سبجي  
محاسب قانوني  
ترخيص رقم ٣٧٨

